

المنظمات الدولية تنتظر السماح لها للدخول إلى مضايا

الحكومة المؤقتة: حزب الله والأسد يقومان بجريمتها عن سابق إصرار وترصد

دمشق - الرياض - وكالات: تنتظر المنظمات الدولية السماح لها بالدخول إلى بلدة مضايا بريف دمشق لإزالة المساعدات الإنسانية، للتخفيف من معاناة السكان الذين يقبعون تحت حصار شديد تفرضه قوات النظام السوري وميليشيات حزب الله على البلدة.

لما أكدت منظمة أطباء بلا حدود أن الجوع في مضايا أدى إلى مقتل ثلاثة وعشرون مدنيا وتحذرت المنظمة عن عشرات غيرهم قتلوا خلال محاولتهم الفرار بالإنقاذ ورمصاص القنص،

المنظمة الطبية الدولية أعلنت أن سكان مضايا محرومون من أدنى مقومات الحياة، وبحسبها فإن سكان مضايا لجأوا لاستعمال المياه والملح للصمود أمام الجوع، وأوضح المنظمة الدولية أن من بين قتلى الجوع ستة أطفال أعمارهم أقل من عام، وخمسة فوق سن الستين، أما الباقين تراوحت أعمارهم بين الخمس سنوات والستين، بينهم خمس إناث،

أطباء بلا حدود اعتبرت أن الحل الوحيد للسيطرة على الوضع الكارثي هو إدخال الإمدادات الغذائية والطبية وإجلاء المرضى لتلقي العلاج.

أما المتحدث باسم المفوضية العليا لحقوق الإنسان فأكد أن الوضع رهيب في مضايا، مشيراً إلى صعوبة التحقق من أعداد الضحايا وحجم معاناة السكان، من جانبه أكد وزير الصحة في



انتقال الجرحى والنشأين من تحت الأنقاض

الطيران الروسي ينفذ 33 غارة على الشيخ مسكين
الرياض : معارضون سوريون يتدربون على «التفاوض»

الحكومة السورية المؤقتة الدكتور وجيه جمعة أن ميليشيا حزب الله ونظام الأسد يرتكبان جريمة حصار مضايا مع سبق الإصرار والترصد، وقال في مقابلة سابقة مع الحدث إن ما يجري في البلدة مقلق بالصور.

من جانب آخر أعلنت لجان

التنسيق السورية أن الطيران الروسي نفذ 33 غارة جوية على مدينة الشيخ مسكين في ريف درعا.

وترأست الغارات الروسية المكثفة مع التصعيد الميداني لقوات النظام، حيث اندلعت اشتباكات عنيفة بين الجيش الحر وقوات نظام الأسد المدعومة بميليشيات موالية على الجبهتين الشرقية والشمالية لمدينة الشيخ مسكين.

من ناحية أخرى يبدأ معارضون سوريون دورة تدريبية على التفاوض والديبلوماسية في الرياض بإشراف أميركيين وغربيين.

وقالت مصادر غربية لصحيفة «الحياة» إن نحو 29 معارضيا سيتلقون التدريب بالتزامن مع زيارة للنسق العام للهيئة العليا للمفاوضات السورية رياض حجاب إلى باريس.

حيث يجري حجاب جولة في عدة دول غربية تشمل لقاءات مع الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند ووزير الخارجية الألماني فرانك شتاينماير ومسؤولي الشؤون الأمنية والخارجية في الاتحاد الأوروبي فريدركا مورييني ومسؤولين إماراتيين.

من جهة أخرى، أفادت مصادر أن المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا يحاول الضغط على واشنطن وموسكو للضغط على حلفائهم السوريين للذهاب إلى المفاوضات من دون شروط مسبقة مثل وقف القصف وإدخال مساعدات إلى مناطق محاصرة أو طلب الحكومة الإطلاع على قائمة وفد المعارضة.

النصرة تخلي سبيل ناشطين خطفتها بظروف غامضة



رائد الفارس وهادي العبد الله

دمشق - «وكالات»: بعد ساعات على اعتقالها من دون معرفة الأسباب أو التفاصيل أفرجت جبهة النصرة عن الناشطين هادي العبد الله ورائد الفارس اللذين اعتقلتهما من مقر راديو قرش في مدينة كفرنبل بإربل حيث يعملان.

وكانت جبهة النصرة افتتحت صباح الأحد مقر راديو قرش في كفرنبل وقامت بمضادة جميع المعدات الموجودة داخل مبنى الراديو ومكتب اتحاد المكاتب الثورية الذي يرأسه الناشط رائد الفارس بينها أجهزة إنترنت واتصال وكاميرات قبل أن

تجبر العاملين في المكتب على مغادرته، وحول أسباب اقتحام النصرة لمقر الراديو أوضحت مصادر محلية من الجبهة بحسب شبكة شام أن مخالفة الراديو لخطاب الجبهة بوقف بث الأغاني التي تزعم المسلمين هو أحد أهم الأسباب التي دعتهم للاقتحام.

وسبق أن اعتقلت النصرة كلاً من الناشطين هادي العبد الله ورائد الفارس منذ الشهر بعد اقتحام مركز مزايا التابع لاتحاد المكاتب الثورية في كفرنبل لتطلق سراحهما بعد ساعات من الاعتقال.

أعد دستوري إثيوبيا ومصر وعمل مستشاراً لأمير الكويت

عبدالعال الرئيس الـ 44 للبرلمان المصري

وتقسيم الدوائر الانتخابية.

عبد العال أكد عقب إعلان فوزّه برئاسة البرلمان أنه سيكون عند حسن ظن الجميع ومدافعاً صلباً وشرساً عن الديمقراطية والمبادئ التي شادت بها ثورتاً 25 يناير و30 يونيو، موضحاً أن البرلمان الحالي تقع عليه مسؤوليات كبيرة أهمها مراجعة سن بعض القوانين بتشريعات مثل تنظيم بناء وترميم الكنائس، وقانون العدالة الانتقالية، وتعديل قانون الصحافة، وقانون الهيئة الوطنية للانتخابات، وقانون الإجراءات الجنائية، وبعض القوانين الخاصة بحماية نهر النيل وحماية كل الممرات المائية. وكما تمتع رؤساء البرلمان السابقين بعبارات شديدة أصبحت «لزمة» يعرفون بها فقد عرف فتحي سرور بالعبارة الشهيرة «من يوافق فليرفع يده» وعرف محمد سعد الكتاتني رئيس البرلمان في عهد الإخوان بعبارة «وبناء عليه» عرف عبد العال بعبارة «لزمته» وهي إدارته للجلسة الأولى وهي «لو سمحت» و«سيادة النائب المحترم».



على عبد العال عقب إعلان فوزه

إعداد قوانين الانتخابات الثلاثة وهي تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ومجلس النواب

الأحد بتطبيق اللائحة والدستور أنه أعد الدستور وبالتالي لا بد أن يكون أول من يطبقه كما ساهم في

أياماً عام 1993، و شارك في إعداد الدستور الحالي لمصر وقال للنواب عندما طالبه أحدهم أمس

القاهرة - «وكالات»: أصبح الدكتور علي عبد العال أستاذ القانون الدستوري بجامعة عين شمس هو الرئيس الرابع والأربعين لبرلمان مصر منذ تشكيل أول مجلس نيابي قبل 150 عاماً في عهد الخديوي إسماعيل وحتى الآن.

على عبد العال اسمه بالكامل علي عبد العال سيد أحمد ولد في 29 نوفمبر من العام 1948. ويبلغ من العمر 68 عاماً ينتمي لمحافظة أسوان جنوب مصر لكنه تربى وعاش في القاهرة. حصل عبد العال على ليسانس الحقوق من جامعة عين شمس وعلوم القانون العام في مايو 1973 والدكتوراه من جامعة السوربون في مارس 1984. وشغل عدة مناصب منها وكيل النائب العام عام 1973 ومعيد بقسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس كما عمل ملحقا لثاقيا لمصر بمباريس ومستشارا دستوريا للديوان الأميري الكويتي.

شارك عبد العال في المؤتمر الأول لوضع المسودة الأولى للدستور الإثيوبي في أديس

الغارة - «وكالات»: أعلن الدكتور علي عبدالعال، رئيس مجلس النواب المصري، في الساعات الأولى من صباح اليوم الإثنين، فوز محمود الشريف نقيب قضاة الأشراف في مصر بواحد من مقعدي وكنلي المجلس، والإعادة بين كلاً من علاء عبدالنعم وسليمان وهذان على المقعد الثاني اليوم الإثنين.

وقال عبدالعال إن عمليات الفرز استمرت عن حصول الشريف على 345 صوتاً. ولد محمود الشريف وكيل المجلس الجديد في 4 مارس 1956 بمدينة أخصم بمحافظة سوهاج جنوب مصر، وكان من أوائل الذين عينوا عام 1993 عضواً بالمجلس الأعلى لنقابة الأشراف، واختاره أحمد كامل ياسين الرفاعي النقيب السابق لمنصب نائب نقيب الأشراف، وصدر قرار جمهوري عام 2008 بتعيينه نقيباً للأشراف خلفاً لأحمد كامل ياسين. مارس الشريف العمل البرلماني منذ عام 1990، حيث انتخب الرابع بورت مناصرة، كما كان عضواً بالبرلمان العربي، وتولى منصب نائب

الغارة - «وكالات»: تظفر محكمة الاستثنائية في مصر، اليوم الثلاثاء، الدعوى المقامة من أحد المحامين ضد هشام جنيته، رئيس الجهاز المركزي للحسابات، والتي طالب فيها بإبعاده عن منصبه لإزالة بصريته تهدد الأمن القومي والاقتصادي المصري، حيث قال إن حجم الفساد المالي في مصر خلال عام 2015 بلغ 600 مليار جنيه.

وقالت الدعوى إن هشام جنيته لم يقدم بديل أو مخالفة مالية واحدة تؤكد صدق تصريحاته، وهو ما أدى إلى إثارة حالة من الهلع الشديد وإحجام رؤوس

محكمة مصرية تنظر عزل رئيس أكبر جهاز محاسبي



الاستشار هشام جنيته رئيس الجهاز المركزي للحسابات في مصر

الأسواق الأجنبية عن الدخول للسوق المصري وهروبها من الداخل باعتبار أن حجم الفساد وصل لهذا الرقم المفزح، وطالب مقيم الدعوى بإصدار قرار بإعفاء جنيته من منصبه مستنداً إلى القانون رقم 89 لسنة 2015 الخاص برؤساء أعضاء الأجهزة الرقابية في مصر، والذي يجيز للرئيس إعفاء أي رئيس في تلك الأجهزة حال إخلاله بواجباته وظيفته وأصبح مضراً بالمصالح العليا للبلاد.

ولفت الدعوى إلى هشام جنيته ارتكب جريمة إتاحة أخبار كاذبة تهدف إلى الإضرار بالأمن والاقتصاد المصري، مشيرة إلى أن جنيته بذلك

الغارة - «وكالات»: تظفر محكمة الاستثنائية في مصر، اليوم الثلاثاء، الدعوى المقامة من أحد المحامين ضد هشام جنيته، رئيس الجهاز المركزي للحسابات، والتي طالب فيها بإبعاده عن منصبه لإزالة بصريته تهدد الأمن القومي والاقتصادي المصري، حيث قال إن حجم الفساد المالي في مصر خلال عام 2015 بلغ 600 مليار جنيه.

وقالت الدعوى إن هشام جنيته لم يقدم بديل أو مخالفة مالية واحدة تؤكد صدق تصريحاته، وهو ما أدى إلى إثارة حالة من الهلع الشديد وإحجام رؤوس

القاهرة - «وكالات»: بعد صدور أول حكم بصفة نهائية من محكمة النقض في

فضية القصور الرئاسية التي أدان بها الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك ونجليه علاء وجمال، انتقلت كل المسوغات القانونية التي كانت تحول دون استدعاء الأموال المحققة في الخارج.

لذا أمّن النائب العام باعتباره رئيساً للجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول الموجودة في الخارج، مكتب التعاون الدولي برئاسة المستشار كامل سمير جرجس، وجهاز الكسب غير المشروع، بإعادة مذكر قانونية حول وضع مبارك ونجليه وأموالهم.

ومن المقرر إرسال المذكرة لوزارة الخارجية، لتسليها بدورها إلى الجهات الرسمية للدول التي جمدت أرصدة مبارك ونجليه ورفضت إعادتها لمصر، بحجة عدم صدور أحكام إدانة ضدهم، وهو ما يسقط تلك الحجج بعد الإدانة ويقطع الطريق أمام استدعاء الأموال من الخارج.

من جانب آخر أفادت مصادر في القاهرة أنه تم تحديد جلسة 7 فبراير للمقبل، لبدء محاكمة اللواء حبيب العادلي، وزير الداخلية الأسبق، و12 من مساعديه، لاتهامهم بالإستيلاء على المال العام في فضية جديدة أمام الدائرة 28 جنائية جنوب القاهرة برئاسة المستشار حسن محمود فريد.

وأفادت أن جميع المتهمين تخلى سبيلهم، وستعقد المحكمة جلساتها في معهد أمناء الشرطة بمرّة.

وقالت التحقيقات إن العادلي استغل منصبه من خلال التوقيع على قرارات واستمارات، لصرف مكافآت لضباط وقيادات بالوزارة، دون ذكر الجهة، التي ألت إليها هذه المكافآت.

كما أكد تقرير الجهاز المركزي للحسابات الاتهامات المنسوبة لوزير الداخلية الأسبق، ومسؤولي الداخلية المتهمين في القضية.



حبيب العادلي